

ماذا جرى في ورشة المشهد الراهن في الجنوب وتحديات الحاضر واستشراف المستقبل ؟

النخب الأكاديمية والحقوقية والبيئية والمدنية تؤكد على حق استعادة الدولة الجنوبية

والسلطة ، وانما اتباع كل الأساليب المواكبة للتطورات المتسارعة كما يفرض حضور قضية شعبنا حضوراً يؤكد ان لا تسوية سياسية ممكنة باستبعاد وتجاهل قضية شعب وإرادته الحرة القائمة على موضوعية وعدالة حقه غير القابل للإلقاء.

وتضحياته من التسوية وترتيبات المستقبل ، إذ لا مكان لهدف إرادة الغالبية المطلقة أي هدف التحرير والاستقلال ولا لمشروع الحل الفيدرالي الثنائي المزمّن ، ونبهوا ان لا تقف الثورة الجنوبية التحررية على شاطئ الأحداث بانتظار ما تتمخض عنه مجريات التسوية بين أطراف قوى الاحتلال المتصارعة على الثروة

الحاضر واستشراف المستقبل " تحت رعاية اللواء عيدروس الزبيدي محافظ محافظة عدن بالشفافية والمنهجية والموضوعية والتحليلية الشاملة ، وأجمع المناقشون في الورشة بأن المنطق والمصلحة الجنوبية تفترضان وحدة الصف والموقف الجنوبي لمواجهة التغيب المطلق لقضية الشعب الجنوبي وإرادته

اتسمت المناقشات التي أثارها الأكاديميون ورجال الفكر السياسي الجنوبي ورجال القانون والشباب وممثلو المجتمع المدني الحديث والإطار النسائي الجنوبي والنقابي والمدني في ورشة العمل التي عقدت في عاصمة الجنوب مدينة عدن الباسلة تحت عنوان " المشهد الراهن في الجنوب وتحديات



متابعة وإعداد أحمد حسن عقربي

إدماج المقاومة والجيش

كما شدد المشاركون في الورشة على إدخال فصائل المقاومة الوطنية الجنوبية ضمن القوات المسلحة وعدم تركها على هامش المشهد وتهميشها وعدم توحيد فصائلها سوى العمل بسيناريو مدروس يفرض في الوقت المناسب عليها هذا الإجراء .

كما بينت ورقة العمل المقدمة من الأخ محمد علي شائف رئيس الجبهة الوطنية لتحرير واستقلال الجنوب ان استقلال المتغيرات التي ستحدث على غير المتوقع بين أطراف الصراع للتأثير على الأحداث بما يساهم في إعادة صياغة علاقة الأشقاء في التحالف العربي مع شعبنا وقضيته والذي قصاد إلى عاصفة الحزم بمعزل عن أهدافها قد يخلق ظروف أخرى بعنوان " عاصفة العسل " فال تغيير هو القانون الثابت في الحياة .

تشكيل نادي للقضاة الجنوبيين :

أما ورقة العمل التي قدمها الدكتور سند حسن سالم صالح المحامي قاضي سابق فقد طالبت باستحداث أو تشكيل نادي للقضاة الجنوبيين يتشكل من ذوي الدرجات القضائية العليا والأكاديميين المشهود لهم بالانتماء الوطني الجنوبي والزاهة والإمكانات العملية والعملية ويعنى برسم السياسة القضائية في الجنوب وتنفيذها من خلال إعداد القوانين المتعلقة بالقضاء والقضاة والنقاضي لتشكيل وزارة العدل ومكاتب للإدارات العامة لها من الشؤون القضائية وللمحاكم والمالية والإدارية وتشكيل المحكمة العليا للجمهورية ورئيسها والدوائر التابعة لها ، وكذا رؤساء المحاكم الاستثنائية وأعضائها ورؤساء الشعب التابعة لهذه المحاكم.

السياسة الاقتصادية للجنوب :

أما ما يتعلق بورقة العمل المقدمة من جميل أنور محمد خبير واستشاري استراتيجي المدن والتي تحمل عنوان " ما هي السياسة الاقتصادية الجديدة التي يجب ان تبناها دولة الجنوب المستعادة ضمن محور إعادة بناء الاقتصاد الوطني في الجنوب وتحولات المغتربين " فقد ركزت الورقة على البرامج التنموية التي تقدم خدمات مباشرة خاصة بالبرامج الموجهة للشباب وحديثي التخرج ، وتنسيق الجهود بين الجمعيات والمنظمات العاملة في التنمية الاجتماعية خاصة " الريفيه " إلى جانب التنمية الصناعية والتكنولوجية لتشمل هيكله الإنتاج الصناعي المحلي المتميز ، وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة واستخدام وسائل التحفيز الاقتصادي من دعم فني ونظم تمويل ميسرة وطالبت ورقة العمل بإقامة تنمية للجوانب الصناعية والزراعية والخدماتية والتكنولوجية .

تحديات المستقبل

أما ورقة العمل المقدمة من أ.م.د. صفاء عبدالله معطي أستاذ الإحصاء

والمعلوماتية كلية العلوم الإدارية " الرؤية المستقبلية للنهوض بالعملية في ميناء عدن " ، فقد أوصت بإعادة النظر في النسب التي تفرضها الدولة على ميناء عدن من صافي الأرباح بعد تطبيق استراتيجية الدولة القوية وتحقيق قفزة نوعية في الميناء وحث وزارة المالية على المساهمة في تمويل مشاريع الميناء ذات الكلفة العالية ، كما اقترحت بضرورة المساعدة في العمل لاستقطاب خطوط ملاحية من خلال تقديم تسهيلات وتحقيق الضرائب وتقديم خدمات منافسة لزيادة عدد السفن الوافدة مما سينعكس في رفع إيرادات الميناء ، وحث على تشجيع العمال وتهيئتهم للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة من خلال وضع برامج تدريبية ورصد أنظمة جيدة للحوافز من أجل التغلب على المقاومة التي يبديها بعضهم لعملية التغيير إلى جانب توفير شبكات اتصال ذات تقنية حديثة في جميع مكاتب إدارة الميناء والعمل على صيانة مكوناتها وتكامل العمليات الإدارية بالإضافة إلى إتاحة الفرص للعمالة الجديدة في الاطلاع على أحدث التكنولوجيا المتطورة واساليب العمل الجديد في الموانئ المجاورة والموانئ المنافسة من خلال دورات مخططة لخدمة العمل في المستقبل.

إعادة النظر في قوانين وتشريعات التخطيط العمراني :

ورقة العمل المقدمة من المحامي محمد صالح احمد استشاري عمارة وتخطيط شددت على ضرورة إعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة للتخطيط العمراني والبناء بما يتناسب وخصوصية مدينة عدن كعاصمة ومدينة ساحلية وإعادة إحياء مجلس تخطيط المدينة لضبط ومراقبة اتجاهات التنمية العمرانية وتجاوز التداخلات في المهام والتنسيق في البرامج بين مختلف المرافق الخدمية وجهات التخطيط العمراني الأعضاء في المجلس واستحداث إدارة الخدمات لإدارة التنمية الحضرية بهيئة الاراضي والتخطيط العمراني ورفدها بالكفاءات والمهندسين

مستقبل الإيرادات العامة :

أما ورقة العمل الخاصة بالإيرادات العامة فقد طالبت بإعادة هيكلة وتفصيل صندوق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والتنسيق بين إدارة التنمية الاقتصادية المحلية كمسرف مباشر على هذا الصندوق وقيادة المحافظة والمجالس المحلية والمكتب التنفيذي وصندوق النظافة والأشغال العامة للذان يقومان في الوقت الراهن بتجارب بعض عقود الشراكة مع القطاع الخاص مثل تأجير الحدائق .

الوضع السياسي في الجنوب بعد حربي 1994م و2015م :

وحول الوضع السياسي للجنوب بعد عدوان وغزو حرب صيف 94م وحرب صيف 2015م والمهام والواجبات والحلول المطلوبة وهي ورقة العمل المقدمة من السفير قاسم عسكر جبران الأمين العام للمجلس الأعلى للحراك الثوري لتحرير

فضلا عن تأثيره على دخول المزارعين وعلى الاقتصاد الريفي عموما .

انتهازية حزب الإصلاح :

ورقة العمل التي حملت عنوان حزب الإصلاح .. مسيرة الفشل المتكرر في ظل تحبط الموقف وغموض الأهداف وهو عبارة عن بحث مقدم من أديب السيد فقد شمل البحث انتهازية حزب الإصلاح وموقفه من الحرب على الإرهاب في الجنوب وجاء في بحثه: ان هذا البحث ليس تجنيا على حزب الإصلاح ولكنه سردا لحقائق لا يستطيع أحد نكرانها مهما اختلفت الآراء وتنوعت الاتجاهات السياسية والحزبية لكن الأخطر في حزب الإصلاح هو ارتباطه بالإرهاب وجماعته وهو ما يشكل عائقا أيضا أمام الإصلاح وبعض قياداته المخلصة حتى وان كانت قيادات متوسطة الفكر القيايدي في الخروج بالإصلاح إلى عالم السياسة والوطنية الحقيقيين الذي يأمل الجميع ان يكون الإصلاح عند مستواهما واقعيا وسياسيا أيضا.

تصالح وتسامح حقيقي :

التصالح والتسامح كان عنوانا لورقة العمل المقدمة من د. خالد مثنى حبيب تطرق فيها إلى النظرة الواقعية للتصالح والتسامح التي لا بد ان ترتكز على احداث الصراعات الدموية وتحديد استراتيجية واضحة ومحددة للتصالح والتسامح تشمل الهدف الذي قدم من أجله والعمل على ضرورة كشف حقائق الصراعات التي اضررت بالجنوب على ان يكون التصالح والتسامح شعبيا لا نخبويا وعلى مستوى القيادة السابقة وطالبت بطي صفحات الماضي على ان يكون التصالح وفق أسس أبرزها تحريم العنف واستخدام السلاح أثناء الخلافات السياسية

والقانونيين والسياسيين والدبلوماسيين الجنوبيين الكفاء والمشهد لهم بالنزاهة والأمانة والجرأة والمصداقية للتحرك على مختلف المستويات التفاوضية داخلية أو خارجية.

فرص مشاركة المجتمع في صنع القرارات :

أما الاتجاهات العامة لحل المشكلات الاقتصادية لدولة الجنوب المستعادة التي تضمنتها ورقة العمل المقدمة من د. سعودي علي عبيد فقد أكدت على توسع فرص مشاركة المجتمع في صنع القرارات كما بين جدوى النموذج الثالث لدولة الجنوب بنظام فيدرالي في دولة الجنوب مستفيدين من تجارب الجنوب الاتحادي السابقة الاتحاد الفيدرالي عام 1959م نموذجا.

علاقة مصيرية مع التحالف :

وحول العلاقة المصيرية بين التحالف والثورة الجنوبية التي استعرضتها ورقة العمل المقدمة من يحيى شائف الشعبي مشرف مركز صيانة الثورة الجنوبية فقد أكدت اننا لن نستطيع ان نكسب ثقة الدول الكبرى إلا إذا كنا أقوياء وإذا أدركنا قيمة مصادر قوتنا وأهمها المواقع ذات الصلة الاستراتيجية العالمية والتي تتصارع دول العالم عليها وأبرزها الموقع الاستراتيجي لباب المندب الذي دفع إيران إلى تحريك حلفائها في اليمن لاحتلال الجنوب منذ وقت مبكر ، ولن نستطيع الحفاظ على هذا الموقع الهام إلا إذا تم الانتصار للشعب الجنوبي الذي يعيش على جغرافية هذا الموقع ويواصل منذ أكثر من عشرين عاما.

وبسألوكم عن القات والمخدرات :

فيما تناولت ورقة العمل المقدمة من د. ليلى قائد قاسم أستاذ الإحصاء المساعدة بجامعة عدن فقد بينت ان القات يؤثر على الاقتصاد الوطني والأمن الغذائي

واستقلال الجنوب ، فقد تطرقت الورقة إلى الخطوات الإجرائية لاستقلال الجنوب وأهمية تحويل الجنوب إلى كيان سياسي وعلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والعمل على استراتيجية نجاح الدولة المستقلة كعامل استقرار للمنطقة ، وبيئت الاسس والثوابت الواجب الالتزام بها والآلية التنفيذية لتشكيل القيادة الموحدة ، وأكدت الورقة على ضرورة ظهور قيادة للجنوب ملء الفراغ الإداري والسياسي على مستوى الجنوب على شكل مجلس وطني انتقالي يواكب تطورات المرحلة الراهنة ويواصل مسيرة الحراك بصورة سياسية وأكثر حكمة ويعتمد على الحراك والمقاومة معا ويخلق مقاربة سياسية مع كل القوى الجنوبية التي تحمل لوحة الاستقلال ، كما يتم التعامل مع الجنوبيين في السلطة من الناحية التكتيكية لتقليد أنوارهم المطلوبة حاليا والتعامل مع الأطراف الخارجية بإسبم هذا المجلس وهم مضطرون للتعامل مع ذلك فضلا عن العمل الجدي مع النخب السياسية في اليمن وخاصة الذين يحترمون مصالح شعبهم ويريدون حسن جوار.

المشهد الراهن في الجنوب

ورقة العمل التي تحمل عنوان العلاقة بين الثورة الجنوبية ودول التحالف المقدمة من حسن مثنى العاقل فقد أكدت على التنسيق بين قيادات النضال التحرري للثورة الجنوبية والتشاور والتنسيق مع دول التحالف العربي بصفة عامة ومع دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة ، بهدف فتح باب المفاوضات الاقتصادية بين الجنوب والشركات النفطية المحلية والعالمية حول إلغاء عقود الاتفاقيات الاستثمارية المبرمة بينها وبين وزارة النفط والموارد التابعة لنظام سلطة صنعاء إلى جانب تشكيل فريق من الخبراء الاقتصاديين والمحامين